الشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية

لحضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك

مراقب مصلحة المشروعات والأبحاث بوزارة التجارة والصناعة

ارتباط الشؤون الاجتماعية بالشؤون الاقتصادية فى أى بلد من البلاد ، موضوع بحث يستفيض حتى لا تتسع له صفحات مجلة فيحتاج إلى مصنف كبير . بيد أنى إذ أجيب رغبة " مجلة الشؤون الاجتماعية " وأعرض لهذا الموضوع فى الحيز الذى تمنحنيه ، لا أستطيع إلا أن أتناوله بالإجمال تاركا للكتب استيعاب ما يتصل به من دقائق وتفاصيل .

ولعل خير ما أوجز به هذا البحث وأقربه الى أذهان القراء هو أن أوضح الصلة القوية التى تصل وزارة الشؤون الاجتماعية بوزارة التجارة والصناعة فى مصر ، إذ أن فى هذه الصلة الدائمة رغم استتارها ، وفى التعاون المتواصل بين هاتين الوزارتين ، ما يلقى ضوءا ساطعا ينير الارتباط الوثيق بين شؤوننا الاقتصادية وشؤوننا الاجتماعية .

إن النهضة الوطنية التى اشتعلت بها قلوب هذه الأمة بعد الحرب العظمى الماضية لم تقتصر على الناحية السياسية بل شملت كل مرافق الحياة ومطالبها ، فجاءت فى الواقع نهضة عامة متشعبة النواحى متعددة المظاهر والأشكال ، لها جانبها السياسى وهو الأهم ، ولها معه جوانب أخرى أدبية وفنية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها . وقد كانت نهضتنا الاقتصادية أهم هذه الجوانب وأظهرها بعد النهضة السياسية ، فبدأ المصريون يولون وجوههم جديا نحو المشروعات المالية والصناعية والتجارية ويوظفون أموالهم بها ويصيبون كثيرا من النجاح فى ميادينها ، وتوجه اهتمام الحكومة اليها فأنشأت مصلحة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٢٠ واستحالت هذه المصلحة وزارة فى سنة ١٩٣٥ ، أما النهضة الاجتماعية فلم تكن معالمها ظاهرة بهذا الوضوح لأنها كانت تختلط فى أغلب الأحيان بغيرها أو تشترك معه أو تندمج فيه فتخفى بعض سماتها ولا تميز شخصيتها تماما ، ولكنها على تواضعها واستحيائها لم تكن أقل أهمية من سواها . ولعل فى مرونتها مصدر الكثير من أهميتها ، فهى بهذه المرونة تدخل بنصيب على وجه التقريب فى كل نهضة أخرى فتشاركها بعض فضلها .

ولقد أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية فى العام الماضى فاختلف الناس فى أمرها . فصار بعضهم يحبذ إنشاءها وبعضهم يستنكره . أما الذى لم يختلفوا فيه فهو أهمية الشؤون الاجتماعية نفسها وواجب الحكومة فى الاهتمام بها وتوجيه العناية اليها . بل إن الذين ينتقدون

أن تكون لها وزارة قائمة بذاتها يقيمون فى الغالب حجتهم على أن الاهتمام بها فرض عين على كل وزارة من وزارات الحكومة بل كل إدارة من إداراتها .

وأهمية الشؤون الاجتماعية تستمد فى الواقع من طبيعة الحياة نفسها. فالانسان كما تعلمنا منذ الصغر مدنى بطبعه لايستغنى عن غيره، وهو يجتمع بأخيه الانسان فيتعاون معه أو يتنازع، ومن هذا الاجتماع تنشأ كل مسائل الحياة ومشاكلها. وواجب المصلحين وأولى الأمر توجيه الناس فى اجتماعهم إلى التعاون والتعاطف وروح الإخاء وصرفهم عن التنازع والتنافر وروح البغضاء ليسود الأمان ويعم الخير ويعمر العالم بالرخاء والهناء .

وتلك مهمة شاقة . لأن النفس البشرية مجبولة على الأنانية ، نزاعة إلى الطمع ، مهيأة للجماح، وللشر عليها سلطان وللشيطان وسواس .

وتلك المهمة الشاقة هى مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية فى جملتها. وبمقدار صعوبة هذه المهمة وسمو غايتها نستطيع أن نتبين مبلغ أهميتها .

فاذا تركت الاجمال إلى بعض التفصيل وجب أن ألخص هذه المهمة فى ثلاثة أمور : تهذيب البدن، وتهذيب العقل، وتهذيب النفس والروح .

تهذيب البدن لينمو ويقوى ويصبح قادرا على العمل والسعى والجهاد فى هذه الحياة الدنيا.

وتهذيب العقل ليعرف الانسان كيف يستغل قواه ويستخدم نشاطه ويسخر فى خدمته ما جعل الله له فى الأرض والسماء من موارد وقوى .

وتهذيب النفس والروح ليتوجه سعى الأبدان وتدبير العقول إلى ما فيه الخير والسعادة لبنى الانسان جميعا .

وإلى جانب هذه الواجبات العامة التى هى أساس العمل الاجتماعى فى سائر البلاد تقوم مسائل معينة أخرى تتشكل فى كل بلد طبقا لظروف الأحوال فيه ، كمناخه وطبيعة أرضه وتطورات تاريخه ، وهى ما تسمى بالمسائل أو بالمشاكل الاجتماعية التى لا بأس من إيراد بعض الأمثلة على ما يقوم فى مصر منها :

مسألة الفقر الذى ينوء بكلكله على الأغلبية الساحقة من أبناء هذه الأمة فينغص حياتهم ويضنى صحتهم ويذل نفوسهم . وتتصل بهذه المسألة أو تتفرع عنها مسائل كثيرة غيرها كرفع مستوى الفلاحين وتحسين أحوال العمال وتنظيم الاحسان وتقريب مسافة التباين بين مستوى الحياة لدى مختلف الطبقات .

مسألة المتعلمين المتعطلين التى استفحل أمرها فى السنوات الأخيرة ولن يزال يستفحل حتى توجه المساعى الجدية لعلاجها .

مسألة الأسرة أو على الأصح مشاكل الأسرة. والأسرة كما لا يخفى أساس الأمة وعمادها إذا سعدت وقويت ورقيت كان فى ذلك سعادة الأمة وقوتها ورقيها .

التعاون فى شتى صوره وأشكاله وبين جميع الهيئات والطبقات وبخاصة بين الزراع لما للتعاون الزراعى من الأهمية الكبرى فى بلاد زراعية مثل بلادنا .

تنظيم الشباب وتقويم أموره وتوجيه نشاطه شطر المصلحة العامة قبل غيرها .

قد يقال : ولكن هذه المسائل كلها كانت تدخل فى اختصاصات وزارات غير وزارة الشؤون الاجتماعية كوزارة المعارف ووزارة الصحة العمومية ووزارة الزراعة ووزارة الداخلية ووزارة المالية .

فنقول : نعم ، وهذه كما أسلفت هى حجة الذين ينكرون أن تكون للشؤون الاجتماعية وزارة قائمة بنفسها . ولكننا وقد اخترنا أن تكون لنا وزارة مستقلة تختص بهذه الشؤون لا يتعذر علينا أن نرسم لهذه الوزارة حدودها الواضحة واختصاصاتها بجلية فى أداء مهمتها بالتعاون مع الوزارات الأخرى ، لأن كثيرا من الشؤون المذكورة تغلب فيه الصبغة الاجتماعية على ما عداها ، ولأنها جميعا تستلزم إعداد الرأى العام وتوجيهه ومعالجة الجماهير وبث الدعوة فيها ، وهو جانب من الأمور إذا استقلت به وزارة خاصة وتفرغت له أفنت فيه فأحسنت القيام عليه .

وينبغى أن لا يفوتنا أن الشؤون الاجتماعية التى كانت موزعة على مصالح الحكومة المختلفة إنما كانت أشتاتا تحتاج إلى من ينسقها ويتخصص لخدمتها والربط بينها وتوجيه الجهود إلى الأهم فالمهم منها . ولأجل هذا التخصص أوجدت وزارة للشؤون الاجتماعية .

تبين مما تقدم أن وزارة الشؤون الاجتماعية أنشئت للعناية بمسائل كثيرة كلها أقرب إلى الناحية المعنوية من نواحى الحياة ، ولكن الحياة لها ناحية أخرى لا تقل أهمية عن الناحية المعنوية ، وهى الناحية المادية ، ناحية المال . وما أدراك ما المال ! فهو مصدر القوة وعصب الكفاح وسبيل الانسانية إلى ما تصبو اليه من تقدم ورقى ورخاء .

وهنا أسمح لنفسى بأن أستطرد إلى الكلام عن وزارة التجارة والصناعة ، إذ أن هذا هو اختصاصها . أنشئت مصلحة التجارة والصناعة كما سلف القول فى سنة ١٩٢٠ وما زالت تنمو وتقوى وتتشعب أعمالها وتتضاعف الخدمات التى تؤديها حتى جعلت وزارة فى سنة ١٩٣٥ ، فهى بذلك أحدث الوزارات بعد وزارة الشؤون الاجتماعية ، ولكنها رغم حداثة إنشائها قد استطاعت فى هذه السنوات القلائل أن تثبت وجودها وتأخذ مكانها كوزارة من أهم وزارات الدولة وأنشطها ، ولم يقتصر وجوه نشاطها على المسائل التجارية والصناعية وحدها كما يفهم من اسمها ، ولكن شملت مختلف نواحى الحياة الاقتصادية حتى لترى لها فى كل منها جهدا مذكورا وسعيا مشكورا . فهى فى الواقع تتجه وتتطور بطبيعة سير الأمور الى الإشراف الفعلى على سائر

الشؤون الاقتصادية ، وهذا هو ما يدعو بعض ذوى الرأى وأولى الأمر إلى التفكير فى استكمال اختصاصاتها واستيفاء وسائلها وتعزيز الأيدى العاملة فيها و فى أن تضم اليها جميع المصالح والإدارات التى تعنى بالانتاج أو البحث الاقتصادى . ويقينى أنه لن يمضى وقت طويل حتى يتحقق ما يفكرون فيه فتصبح وزارة التجارة والصناعة بحق وزارة الاقتصاد القومى .

وكما بينت فيما تقدم ببعض الإسهاب رسالة وزارة الشؤون الاجتماعية ، أحب أن أفصل الآن رسالة وزارة التجارة والصناعة التى أميل إلى تسميتها " وزارة الشؤون الاقتصادية " .

تتلخص هذه الرسالة فى العناية بكل ما يفيد الثروة القومية وينميها . فمصر بحمد الله بلاد غنية الموارد ، سخية الاستعداد ، لها تربتها الخصبة ومعادنها الكثيرة القيمة ، ولها فى مورد الماء الذى يسقيها قوة محركة إذا استخدمت أغنتها عن الفحم وغيره من مواد الوقود ، وفى المصريين ذكاء فطرى ، ولهم صبر وجلد وإيمان ، غير أنهم أخلدوا إلى القناعة أول الأمر فكانوا يقنعون بزرع الأرض وجنى ثمارها . ولكنهم انتبهوا بعد ذلك فأخذوا يزدادون عناية بالمشروعات الصناعية والتجارية واتجاها إلى تنمية الثروة القومية ، وقطعوا فى ذلك شوطا قصيرا وبقى عليهم بقية الشوط وهو طويل .

فالثروة الزراعية نفسها لا تزال تحتاج إلى عناية كبيرة بمشروعات الرى والصرف وبإصلاح الأرض والاقتصاد فى تكاليف الإنتاج وتحسين النوع وتنويع الحاصلات .

والثروة المعدنية لا تزال على وجه التقريب بكرا لم يكتشف كثير منها وبعضها اكتشف ولم يستخرج كالحديد الذى كنا نحسد غيرنا من الأمم على وجوده عندها فلما اكتشفت كميات هائلة منه تركناها راقدة فى مناجمها تنتظر من يستخرجها .

والقوة المائية عرفنا مبلغ أهميتها ومقدار الفائدة التى يمكن أن تفيدها البلاد منها ولكننا أهملنا حتى الآن الانتفاع بها .

والصناعات الزراعية لا تزال قاصرة عن أن تسد حاجاتنا على وفرة خاماتها عندنا .

والصناعات الصغرى متعطشة إلى مضاعفة الإرشاد والاهتمام .

والصناعات الكبرى لا تزال فى خطواتها الأولى .

والثروة الحيوانية لا تتناسب مع أحوال بلاد زراعية كبلادنا .

ولدينا ثروة مائية مهمة تتطلب العناية بتربيتها وتنميتها واستخراجها وتصريفها .

ومصايفنا ومشاتينا فى حاجة ملحة إلى الإصلاح والرعاية لتقف ذلك السيل الدافق من المصريين الذين يقصدون كل عام إلى الممالك الأجنبية لترويح النفس فيها ولنجتذب آلاف السائحين يهرعون إلى مصر متزاحمين يتمتعون باعتدال جوها ومشاهدة مفاخر ماضيها .

والتجارة الداخلية تقتضى المزيد من التنظيم والتوجيه والإشراف وإنشاء الأسواق والمساحل وتأليف الغرف التجارية وتقوية نفوذها .

والتجارة الخارجية تستلزم جهدا موصولا فى بحث الميزان التجارى ودرس الأحوال الاقتصادية وفتح الأسواق الخارجية وعقد المعاهدات التجارية والدعاية للحصلات المصرية وتدبير أمور النقل البحرى وهكذا .

كل أولئك عبء ملقى على عاتق وزارة التجارة والصناعة وحدها أو بالاشتراك والتعاون مع غيرها كوزارة الزراعة ووزارة المالية ووزارة الخارجية ووزارة المواصلات ووزارة الشؤون الاجتماعية .

ويهمنى هنا أن أضرب بعض الأمثلة على وجوه التعاون المثمر بين وزارة التجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية استيفاء للبحث وإتماما للبيان .

تعنى وزارة الشؤون الاجتماعية كما قدمت بتهذيب الأبدان والعقول وإصلاح أحوال العمال ورفع مستوى الفلاحين ، وفى ذلك كله زيادة قدرة العاملين فى مختلف نواحى النشاط فيزداد الانتاج وتنمو الثروة وتقوى البلاد .

وتهتم وزارة الشؤون الاجتماعية فيما تهتم به من أمور الفلاح باصلاح القرية المصرية ، وفى إصلاح القرية ما يعين على رجوع الملاك إلى مقربة من أرضهم فيزيد اهتمامهم بها ورعايتهم لها وإفادتهم منها .

وتختص وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون ، وللتعاون أهميته الكبرى فى أمور الاقتصاد وتدبير المال .

وتعنى وزارة الشؤون الاجتماعية بتوجيه الشباب ، ويهم وزارة التجارة التوجيه إلى الاعتماد على النفس والجرأة فى الكفاح واحترام الأعمال الشريفة الحرة مهما صغر أمرها ، إذ هى فى البلاد الأخرى مطمع العاملين ومدرسة لعصاميين ونواة قوة الأمة فى مجموعها .

على أننا نستطيع أن نقول مطمئنين إن وجوه التعاون بين وزارة التجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية لا تعد ولا تحصى إذ تعنى أولاهما كما أسلفنا بالناحية المادية من نواحى الحياة وتعنى الأخرى بالناحية المعنوية . ولا يخفى ما بين الناحيتين من ارتباط وثيق . فكل تقدم مادى يعين على التقدم المعنوى ، وكل تقدم معنوى يساعد على التقدم المادى . ومن ذلك تتبين مقدار الخدمات الجليلة التى تستطيع هاتان الوزارتان أن تؤديا دا منفردتين ومجتمعتين للوطن المصرى العزيز .

محمد صلاح الدين